CRIN CHILD RIGHTS INTERNATIONAL NETWORK

بحث

الأحكام اللاإنسانية: السجن المؤبد بحق الأطفال

ملخص

أطلقت كرين في عام 2010، مع شركاء آخرين، حملة لحظر إصدار الأحكام اللاإنسانية بحق الأطفال - والتي تشمل أحكام الإعدام والسجن المؤبد والعقاب البدني.

نشرت كرين تقريرا عن السجن مدى الحياة في دول الكومنولث في عام 2012 وذلك بسبب التركيز الضعيف على أحكام السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط داخل مجتمع حقوق الأطفال، ومن اجل تسليط الضوء على انتشار أحكام السجن المؤبد في جميع أنحاء دول الكومنولث والأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها تلك العقوبة، وأعقب هذا التقرير، تقرير آخر في عام 2013 عن عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال في الاتحاد الأوروبي.

هذه الورقة هي ملخص لنتائج التقرير العالمي الجديد لكرين حول السجن المؤبد بحق الأطفال، وهو يسلط الضوء على مدى انتشار وتعدد القوانين التي تسمح بالسجن مدى الحياة بحق الأطفال، والقوانين التي من الممكن أن تؤدي إلى موت الأطفال في السجن. يمكنك قراءة التقرير الكامل وكذلك لمحات مفصلة عن السجن المؤبد في كل بلد من جميع أنحاء العالم على العنوان التالي:
https://www.crin.org/life-imprisonment

المحتوى

1. السجن المؤبد حكم لا إنساني
2. السجن المؤبد بحق الأطفال حول العالم
3. معنى السجن المؤبد
4. كم عدد الأطفال المتأثرين بأحكام السجن المؤبد؟
5. أقصى مدة لاحتجاز الأطفال
6. توصيات

1. السجن المؤبد حكم لا إنساني

تشمل عقوبة السجن المؤبد عدة ممارسات مختلفة، من السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط والذي يسمح للشخص بأن يموت في السجن طالما مازال الحكم قائما، إلى الأحكام غير محددة المدة التي لا توضح كم سيمضي الشخص في الحبس، والعامل المشترك بين هذه الأحكام جميعها هو احتمالية أن يقضي الشخص طوال فترة حياته في الحبس عندما يحكم عليه بمثل هذه الأحكام.

تدين المعايير الدولية لحقوق الإنسان عالميا السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط بحق الأطفال، ولكن لا تزال الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تطبق على الأطفال هذا الشكل المتطرف من الأحكام حتى الآن. تسبب التركيز على أسوأ أشكال الحكم المؤبد، بإيجاد ممارسات لأشكال أقل حدة أو علانية للسجن المؤبد، فقد بدأت الأمم المتحدة بالنظر في السجن المؤبد بحق الأطفال بشكل عام في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012، حيث حثت الجمعية العامة الدول للنظر في إلغاء جميع أشكال السجن المؤبد بحق الأطفال. دعا مجلس حقوق الإنسان، في الوقت ذاته، الدول مرتين لحظر عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال في القانون وفي تطبيقه.

ومع ذلك، أبقت 73 دولة على حكم السجن المؤبد كعقوبة على جرائم ارتكبت عندما كان المتهمين دون سن 18 وتسمح 49 دولة بالحكم بالسجن لمدة 15 عاما أو أكثر و تسمح 90 دولة بالسجن لمدة 10 سنوات أو أكثر، لا تقتصر أحكام السجن مدى الحياة وأحكام السجن لفترات طويلة بحق المذنبين الأطفال على عدد قليل من الدول فحسب، بل يمكن العثور عليها في القوانين الجنائية للأغلبية الدول.

أبقت 73 دولة على السجن المؤبد كعقوبة على جرائم ارتكبت عندما كان الشخص دون سن 18 عاما

يساور كرين القلق بأن هنالك دول تحكم بالسجن لمدة طويلة بحق الأطفال، ومع ذلك، غالبا ما تقتصر الإدانة الدولية على السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط وعقوبة الإعدام، ومن الضروري – الأمر الذي طال انتظاره في الواقع - توسيع التركيز والطعن في أي حكم يمكن أن يعرض الطفل للاحتجاز لبقية حياته أو حياتها الطبيعية إذا ما استنفذت مدته، وقد حان الوقت أيضا للنظر في القوانين التي تسمح باحتجاز مطول للأطفال، والتي لا ترقى للمعايير التي وضعتها اتفاقية حقوق الطفل. تعتقد كرين، وآخرين، أن المبرر الوحيد لاحتجاز الطفل يجب أن يكون قائما على أساس تقييم أن الطفل يشكل خطرا جديا على السلامة العامة، وينبغي للمحاكم تكون قادرة على الحكم بالسجن لمدة قصيرة كحد أقصى، وبعد ذلك يفترض أن توضع مسؤولية الإفراج من الاحتجاز على عاتق الدولة لإثبات أن اعتبارات السلامة العامة تبرر احتجاز الطفل لمدة قصيرة أخرى فقط، وأن تنطبق مثل هذه الأحكام على الاحتجاز ما قبل المحاكمة.

2. السجن المؤبد بحق الأطفال حول العالم

السجن المؤبد بحق الأطفال واسع الانتشار، فهنالك 73 دولة على الأقل تسمح بالحكم بشكل واحد على الأقل من أشكال السجن المؤبد بسبب جرائم ارتكبت عندما كان المخالف دون سن 18.

كان للتاريخ القانوني والثقافة أثرا واضح في الإبقاء على عقوبة السجن المؤبد، ومن بين الدول 73 التي تسمح بمثل هذه الأحكام للأطفال، هنالك 46 منها هي ضمن الكومنولث. من الصعب تجاهل تأثير نظام العمل بالقانون الجنائي البريطاني على دول الكومنولث، ويشمل هذا النظام نهج عقابي في الحكم على الأطفال، بما في ذلك الإبقاء على عقوبة السجن المؤبد، ويتواجد هذا النوع من الأحكام بكثرة في أوقيانوسيا، حيث تبقي كل دولة على الحكم بالسجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين لمخالفة واحدة على الأقل.

على النقيض من ذلك، فإن الدول ضمن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، كانت قد تأثرت برد الفعل ضد استخدام نظام "استادو نوفو" الاستبدادي للاعتقال، وبذلك حظرت جميعها تقريبا عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال،[1] أما القانون الإسباني فهو معارض إلى حد كبير لعقوبة السجن المؤبد، أما في أوروبا، فعقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال في انخفاض أيضا، حيث أبقت ثلاث دول فقط على عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال، بينما لا تزال قوانين ثلاثة دول غير واضحة بخصوص هذه العقوبة.

3. معنى السجن المؤبد

عند النظر إلى عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال، سيتناول التقرير تعريف السجن المؤبد في مختلف النظم القانونية الوطنية.

السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط

حصلت عقوبة السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط على قدر كبير من الاهتمام الدولي، ولكن نادرا ما تستخدم الآن في جميع أنحاء العالم بحق الأطفال المخالفين، وهي مشروعة بحق الأطفال المذنبين في ما يقرب تسع دول[2]، ولكن واصلت الولايات المتحدة فقط تطبيق هذه العقوبة بحق الأطفال.

ان تعريف عقوبة "السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط" يمكن ان تبسط معناها. تعني عقوبة السجن مدى الحياة، في عدد من الدول، الحكم بالسجن المؤبد رسميا دون إمكانية الإفراج المشروط، ولكن لا يعني ذلك، في بعض هذه الدول، أن من يحكم عليه بالسجن المؤبد ان يموت في السجن، ففي قبرص، على سبيل المثال، يعرف السجن المؤبد بانه حكم قائم طوال مدة الحياة البيولوجية للشخص، ولكن يمكن أن يطلق سراحه بأمر من الرئيس بالتشاور مع النائب العام،[3] وقد حدثت مثل هذه الأمور بالفعل 11 مرة بين عامي 1993 و 2008.[4] هناك فجوة محتملة بين القانون الرسمي والممارسة العملية في الدول التي تتبنى هذا النهج، حيث يعتبر وجود حكم السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط مسألة سياسة للسلطة التنفيذية.

السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط

يعتبر السجن المؤبد مع إمكانية الإفراج المشروط هو إلى حد كبير الشكل الأكثر شيوعا من عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين، فهنالك 63 على الأقل من الدول لديها تشريعات تسمح بالحكم على الأطفال بالاحتجاز الذي يمكن أن يمتد لبقية حياة الشخص الطبيعية، ولكن هنالك إمكانية إطلاق سراحه المشروط في مرحلة ما خلال فترة الحكم.[5]

1 اكتسبت معظم الدول الناطقة بالبرتغالية استقلالها في أعقاب "ثورة القرنفل"، حيث انتقلت البرتغال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية. وضعت الدساتير الجديدة قيود صارمة على الحرمان من الحرية وذلك كرد فعل على انتهاكات نظام استادو نوفو القاسية، وشمل الدستور البرتغالي، والذي كان بمثابة نموذج لكثير من دول، حظرا على العقوبات طويلة الأمد.

2 انيغوا وباربودا واستراليا وكوبا ودومينكا ونايجيريا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وجزر سليمان وسيريلانكا والولايات المتحدة والعديد من الدول التي تسمح بعقوبة السجن دون امكانية الافراج المشروط بحق البالغين.

3 انظر [Kafkaris v. Cyprus [2008، رقم 21906/04 for an overview of Cypriot and Euro- pean Court of Human Rights law in the area of life imprisonment. Available at: http://hudoc. echr.coe.int/sites/eng/pages/search.aspx?i=001-85019.

4 انظر Kafkaris v. Cyprus [2008] App. No. 21906/04 at para. 103

5 أنتيغوا وبربودا وأستراليا وجزر البهاما والبحرين وبربادوس وبليز وبوتسوانا وبوركينا فاسو وكندا والصين، (هونج كونج) وكوبا ودومينيكا وإريتريا وإثيوبيا وفيجي وفرنسا والغابون وغامبيا وغيانا وهايتي والهند (جامو وكشمير) وإيران وإسرائيل واليابان وجامايكا وكيريباتي وجمهورية كوريا الشعبية وليبيريا ومدغشقر وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وناميبيا وناورو ونيبال وهولندا (أراضي ما وراء البحار) ونيوزيلندا ونيجيريا وباكستان وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وقطر وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وساموا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة وسيشيل وجزر سليمان والصومال (جنوب / وسط ويونت لاند) وجنوب أفريقيا وجنوب السودان والسودان وتونغا وتوفالو وترينيداد وتوباغو والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفانواتو وزامبيا وزيمبابوي.

السجن لمدة غير محددة وفقا لرغبة المحكمة أو السلطة التنفيذية

تعود أصول الاعتقال وفقا لرغبة المحكمة أو السلطة التنفيذية إلى القانون الإنجليزي ولهذا يوجد فقط في القوانين الجنائية للدول الأعضاء في الكومنولث، و لا يزال هذا الحكم شائعا جدا بين تلك الدول ويمارس في 27 دولة.[6]

للسجن التنفيذي والسجن المؤبد في عدد من النظم القانونية نفس القدر من الضبابية وغياب الوضوح، ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يخضع الأشخاص الذين يمضون حكم الاحتجاز وفقا لرغبة صاحبة الجلالة لأحكام الإفراج شأنهم شأن أولئك الذين يمضون حكم السجن المؤبد. لا يمكن الإفراج عن من يمضون حكم الاعتقال وفقا لرغبة الرئيس في كينيا إلا إذا تكرم الرئيس بذلك، وبالنتيجة فأن أحكام الإفراج عن محكومو السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج المشروط هي رسميا نفسها لأولئك المحكومين بالسجن وفقا لرغبة الرئيس.[7]

للسجن التنفيذي والسجن المؤبد نفس القدر من الضبابية وغياب الوضوح في عدد من النظم القانونية

أحكام السجن غير محددة المدة

بدأت تظهر أشكال أخرى من الاحتجاز في عدد قليل من التشريعات القضائية، وهو الاحتجاز إلى أجل غير مسمى بحق الأطفال، قدمت المملكة المتحدة في عام 2003، أحكام الاحتجاز لحماية العامة، والتي تسمح باحتجاز الأطفال للفترة المتعارف عليها كحد أدنى، كما لو كان حكما بالسجن مدى الحياة، حيث يبقى الأطفال محتجزين حتى يفرج عنهم بشروط (تحت الاختبار القضائي)، ويمكن أن يستدعى الشخص وهو تحت الاختبار القضائي ليعاد سجنه إذا ما خالف احد الشروط التي وضعت عليه/ها، وعلى عكس السجن المؤبد، يمكن ان تنتهي مدة الاختبار القضائي إذا ما قضى الشخص 10 سنوات خارج الاحتجاز.[8]

استبدلت الأحكام التقليدية للاحتجاز وفقا لرغبة المحكمة أو السلطة التنفيذية بأشكال أقل رسمية من الحكم غير محدد المدة، ففي غامبيا، على سبيل المثال، يسمح قانون الطفل للمحاكم باحتجاز طفل ما "في مكان ما وبشروط معينة حسب ما تقرره المحكمة"،[9] ويمكن تفسير لغة هذا الحكم على انه اعتقال وفقا لرغبة صاحبة الجلالة، ولكن إذا ما نظرنا إليه على انه حكم أقل رسمية وغير معروف فهو يؤدي إلى حكم بالسجن لمدة غير محددة، و يؤدي هذا الحكم إلى السماح بالحكم بالسجن لمدة غير محددة ويمكن استخدامه لسجن طفل مدى الحياة.

4. عدد الأطفال المتأثرين بأحكام السجن المؤبد؟

اعتبر تحديد عدد الأطفال الذين تأثروا بأحكام السجن المؤبد في جميع أنحاء العالم احد أهداف التقرير العالمي حول السجن المؤبد ولكن، للأسف، لم يكن من الممكن الحصول على معلومات كافية لتحقيق هذا الهدف، في حين أن العديد من الدول التي تستعرض بانتظام، تنشر إحصائيات عن الأحكام ضمن نظام قضاء الأحداث، لا تنشر أي منها إحصاءات شاملة ومحدثة عن عدد الأطفال المخالفين الذين يمضون عقوبة السجن المؤبد أو المدة التي يقضيها في الاحتجاز اولئك الذين حكم عليهم بالسجن المؤبد.

تجعل هذه الفجوة في المعلومات مساءلة الدول حول تعاملهم مع الأطفال المخالفين أمرا صعبا، وأيضا تقوض قدرة الدول على المشاركة في الاستعراضات القائمة على الأدلة وتجعل من الصعب قياس مدى تأثير حيثيات الحكم التأهيلية. يبين هذا التقرير الإحصاءات المحدودة التي نشرتها الدول والتي تفتقر إلى محاولات لتحديد الأحكام القضائية والتغطية الإعلامية التي تحدد إذا ما حكم على الأطفال بالسجن المؤبد.

6 أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاماس وبربادوس وبوتسوانا وبروناي دار السلام وقبرص ودومينيكا وفيجي وغرينادا وغيانا وجامايكا وكينيا وملاوي وماليزيا ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة وسانت كيتس ونيفيس وسيراليون وسنغافورة وجزر سليمان وسري لانكا وسوازيلاند وتونغا وترينيداد وتوباغو وتوفالو والمملكة المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا

7 قانون السجون، رقم 49 لسنة 1962، قسم 48.

8 انظر حملة كرين للأحكام اللاإنسانية: السجن المؤبد بحق الأطفال في الاتحاد الأوروبي، 2014، ص -35 36

9 قانون الطفل، القسم 219 (1).

5. أقصى مدة لاحتجاز الأطفال في مختلف أنحاء العالم

في حين ألغت العديد من الدول حكم السجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين، احتفظت العديد منها بجمل تسمح بالحكم على الأطفال بالسجن مدة طويلة، فهنالك 112 دولة وضعت حد واضح للمدة القصوى التي يجوز حكمها على شخص ارتكب مخالفة عندما كان دون سن 18 عاما، منها 90 دولة تسمح بالسجن لمدة 10 سنوات أو أكثر، ومنها 49 دولة تسمح بالحكم لمدة 15 عاما أو أكثر وهنالك 25 دولة تسمح بالسجن لمدة 20عاما أو أكثر، قد تؤدي هذه الأحكام في الممارسة العملية إلى سجن الطفل المخالف لفترة أطول من فترة السجن المؤبد تحت شروط محددة، تسمح تايلاند بسجن الأطفال المخالفين لمدة أقصاها 50 عاما، وهذا ما يعتبر سجن مؤبد إذا ما قضيت العقوبة كاملة.

المدة القصوى للاحتجاز /سنوات	عدد الدول
3	5
4	3
5	3
6	2
7	1
8	8
9	1
10	30
12	10
14	1
15	21
16	1
17	1
18	1
20	18
21	1
30	5
50	1
المجموع الكلي	112

هنالك اربع دول اخرى لا تحدد مدة واضحة لاحتجاز الاطفال المخالفين، ولكن تحد الحد الاقصى لمدة السجن كنسبة من العقوبة التي يقضيها الشخص البالغ المخالف. لم يكن بالامكان تحديد المدة القصوى للاحتجاز التي تنطبق على الاطفال في 12 دولة اخرى.

6. توصيات

للدول

- حظر حكم السجن المؤبد بجميع أشكاله لأي مخالفة ارتكبت حيث كان العمر دون 18 عاما؛
- عمل مراجعة عاجلة لحكم أي شخص يقضي حاليا أي شكل من أشكال السجن المؤبد لارتكابه جريمة عندما كان في سن تقل عن 18 عاما؛
- التأكد من عدم الحكم على الأطفال بالسجن المؤبد نتيجة عدم الدقة في إجراءات تحديد العمر؛
- جمع إحصائيات عن الأطفال المحكومين بالسجن المؤبد، بما في ذلك مدة الاحتجاز ونشر تلك المعلومات، يجب أن تحدد تلك الإحصاءات عمر الطفل/ة ووقت حدوث المخالفة وعمره/ا ووقت صدور الحكم ونوع المخالفة التي حكم الطفل بسببها ومكان الاحتجاز؛
- تعديل القوانين والممارسات بحيث يتم احتجاز الأطفال فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة، وتحديدا عندما يتم تقييمهم على أنهم يشكلون خطرا جسيما على الآخرين أو على سلامتهم، وفقط حيث لا يمكن تقليل هذا الخطر إلى مستوى مقبول من دون الاحتجاز؛
- التأكد من أن الحكم بالسجن صدر بعد اتخاذ اللازم من الإجراءات القانونية وبوجود ممثل قانوني مستقل للطفل، والتأكد بأن ذلك الحكم يراجع باستمرار؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛
- المصادقة على آليات الشكاوى الدولية ذات الصلة، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، لضمان قدرة الأطفال على التصدي لانتهاكات حقوقهم على المستوى الدولي؛

للأمم المتحدة

لجنة حقوق الطفل

- التطرق بانتظام لحكم السجن المؤبد والحكم الطويل بحق الأطفال المخالفين خلال استعراض الدول والضغط على الدول لضمان أن لا يستخدم احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة وأن اتخاذ هذا القرار يصب في مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار الأول؛
- تعديل القوانين والممارسات بحيث يتم احتجاز الأطفال فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة، وتحديدا عندما يتم تقييمهم على أنهم يشكلون خطرا جسيما على الآخرين أو على سلامتهم، وحيث لا يمكن تقليل هذا الخطر إلى مستوى مقبول من دون الاحتجاز فقط؛
- التأكد من أن الحكم بالسجن صدر بعد اتخاذ اللازم من الإجراءات القانونية وبوجود ممثل قانوني مستقل للطفل، والتأكد بأن ذلك الحكم يراجع باستمرار، وذلك عند مساءلة الدول عن احتجاز الأطفال كملاذ أخير؛
- التوصية باستمرار بأن تحظر الدول حكم السجن المؤبد بحق أي شخص ارتكب مخالفة عندما كان دون سن 18؛
- حث الدول على تقديم إحصاءات عن عدد الأطفال الذين حكم عليهم بالسجن المؤبد والمدة التي يقضونها في الحقيقة؛

- إعادة النظر في التعليق العام رقم 10 من اجل توضيح الآثار المترتبة على اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق باحتجاز الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، بما في ذلك من خلال التطرق للحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية والسجن المؤبد لتوضيح أن السجن المؤبد بحق الأطفال، بجميع أشكاله، ينتهك دائما حقوقهم ومن اجل حث الدول على تجنب تجريم الأطفال؛

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

- التطرق بانتظام لحكم السجن المؤبد بحق الأطفال خلال استعراض الدول باعتباره انتهاكا لحظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أو العقاب؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- التطرق بانتظام لحكم السجن المؤبد بحق الأطفال خلال استعراض الدول باعتباره انتهاكا لحظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة أو العقاب وربطه بحق الطفل في وجود إجراءات الحماية اللازمة باعتباره/ها قاصر؛
- مساءلة الدول عن التزامها بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لضمان أن حرمان الأطفال من الحرية لا يستخدم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة من الزمن، وأن الاعتبار الأول هو لمصالح الطفل الفضلى في كل قرار لبدء الحرمان من الحرية أو لاستمراره، وذلك تماشيا مع التعليق العام رقم 35؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال

- مساءلة الدول عن حكم السجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين باعتباره عنف ضد الأطفال؛
- تضمين التدقيق في السجن المؤبد بحق الأطفال في الزيارات الدولية؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

المقرر الخاص للأمم المتحدة حول التعذيب

- التطرق لعقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين كشكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب في أي زيارة دولية ذات صلة أو في أي تقرير مواضيعي؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

اليونيسف

- إدراج إصلاح القوانين التي تسمح بالسجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين عند تقديم المساعدة الفنية للدول بشأن قضاء الأحداث؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

الهيئات الإقليمية

الاتحاد الإفريقي

- التطرق بانتظام لعقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين باعتبارها انتهاكا لحقوقهم المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، لا سيما حظر المعاملة اللاإنسانية أو التي تمس بالكرامة أو العقاب؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

المجلس الأوروبي

- مساءلة الدول عن السجن المؤبد والاحتجاز وفقا لرغبة صاحبة الجلالة والسجن طويل الأمد بحق الأطفال المخالفين باعتبارها انتهاكات للمادة 17 (1) من الميثاق الاجتماعي الأوروبي،
- دمج قضاء الأحداث والعدالة الصديقة للطفل في إستراتيجية المجلس الأوروبي المزمع عملها لحقوق الطفل، بما في ذلك حظر عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال،
- الاستمرار في تطوير معايير عدالة صديقة للطفل،
- دعم وتطوير معايير وممارسات احتجاز الأطفال التي تحمي العامة ولكن تجنب العقاب وفقا للمعايير الدولية بحيث يتم استخدام الاحتجاز فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة و لمصلحة الطفل الفضلى،
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها،

الاتحاد الأوروبي

- العمل من أجل سياسة أوروبية حيث تكون عقوبة السجن المؤبد بحق الأطفال غير مقبولة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي؛
- دعم وتطوير معايير وممارسات احتجاز الأطفال التي تحمي العامة ولكن تجنب العقاب وفقا للمعايير الدولية بحيث يتم استخدام الاحتجاز فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة و لمصلحة الطفل الفضلى؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

منظمة الدول الأمريكية

- مساءلة الولايات المسؤولة عن السجن المؤبد بحق الأطفال باعتباره انتهاكا للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- دعم وتطوير معايير وممارسات احتجاز الأطفال التي تحمي العامة ولكن تجنب العقاب وفقا للمعايير الدولية بحيث يتم استخدام الاحتجاز فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة و لمصلحة الطفل الفضلى؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

الجامعة العربية

- إصلاح الميثاق العربي لحقوق الإنسان لتعزيز معايير قضاء الأحداث، بما في ذلك جعل عقوبة الإعدام والسجن المؤبد بحق الأطفال المخالفين انتهاكات واضحة لحقوق الطفل في جميع الظروف؛
- دعم وتطوير معايير وممارسات احتجاز الأطفال التي تحمي العامة ولكن تجنب العقاب وفقا للمعايير الدولية بحيث يتم استخدام الاحتجاز فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة و لمصلحة الطفل الفضلى؛
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

المجتمع المدني

- تزويد هيئات حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بالمعلومات اللازمة لمساءلة الدول عن استخدام الأحكام المحظورة بحق الأطفال؛
- استخدام آليات حقوق الإنسان من اجل التصدي لعقوبة السجن المؤبد بحق الأشخاص المدانين بارتكاب مخالفات حين كانت أعمارهم تقل عن 18 عاما؛
- دعم وتطوير معايير وممارسات احتجاز الأطفال التي تحمي العامة ولكن تجنب العقاب وفقا للمعايير الدولية بحيث يتم استخدام الاحتجاز فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة و لمصلحة الطفل الفضلى،
- التعاون مع الدراسة العالمية المزمع عملها للأمم المتحدة بشأن الأطفال المحرومين من حريتهم ودعمها؛

CRIN CHILD RIGHTS INTERNATIONAL NETWORK

حول كرين (www.crin.org)

رؤية كرين: عالم حيث تكون فيه حقوق الطفل معترف ومعمول بها وتحترم وحيث يكون لكل حق ينتهك سبيل للانتصاف.

منظمة كرين: كرين هي منظمة ذات طابع بحثي وتعمل في مجال السياسات والمناصرة، ويرتكز عمل كرين بالأساس على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

يقوم عملنا على خمسة قيم أساسية:

- تؤمن كرين بعمل القائم على الحقوق، لا بالصدقة او العمل الخيري،
- في الاتحاد قوة
- المعلومات هي مصدر قوة ويجب أن تكون مجانية وسهلة الوصول
- يجب ان تكون المجتمعات والمؤسسات والجمعيات ذات طابع منفتح وتتميز بالشفافية ويمكن مساءلتها
- تؤمن كرين بتطوير حقوق الطفل، لا بتطوير الأفراد

كرين مؤسسة مسجلة في المملكة المتحدة بتنظيم من شركة كومبنيز هاوسCompanies House وشاريتي كوميشن Charity Commission (شركة محدودة بضمان رقم 6653398 ومؤسسة غير ربحية رقم 1125925).

الرسومات من تصميم مريام سيروغاينس كوكا والتصميم الخارجي من ريميمبر كرياتيف

تشجع كرين على الاستخدام الشخصي والتعليمي لهذا البحث وتعطي الحق في إعادة نشر هذا المحتوى طالما توثق كرين كمصدر.